الجمهورية العربية السورية
مصـــرف ســـورية المركـــــزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة

تقرير التضخم
أيار 2011

دمشـــــق 2011/8/2

تحليل تطور معدل التضخم

"يهدف هذا التقرير إلى إلقاء الضوء على تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية، وأهم مكوناته الرئيسية وتحليل معدلات نموه لمعرفة مستوى التضخم المسجل داخل الاقتصاد السوري خلال شهر أيار من عام 2011، ومعرفة أهم محددات التضخم النقدية والحقيقية واتجاهاتها خلال الفترة الماضية، بالإضافة إلى تحليل تطور أسعار المواد الرئيسة على المستوى العالمي وعلى وجه الخصوص أسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة "

ملخص عن تطور معدل التضخم في أيار 2011

تشير بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء حتى شهر أيار عام 2011، إلى أن معدل التضخم خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2011، قد بلغ 3.99% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2010 والتي بلغ فيها معدل التضخم 4.35%. أما معدّل التضخم السنوي (Y-O-Y) في أيار 2011 فقد بلغ 2.98%، مرتفعاً بمقدار (0.05%) عن معدل التضخم السنوي المسجل في الشهر السابق (نيسان 2011: 2.93%).

ومن خلال تفسير معدل التضخم بالاعتماد على المساهمة النسبية لمكونات سلة أسعار المستهلك، تبين أن أغلب مكونات السلة ساهمت بشكل موجب في معدل التضخم المسجل في شهر أيار من عام 2011 البالغ (2.98%)، وقد جاء على رأسها مكون الأغذية والمشروبات غير الكحولية الذي ارتفع بما يقارب 4.50% وبنسبة مساهمة 1.88%، يليه مكون السكن والمياه والكهرباء والوقود والذي ارتفع بما يقارب 4.01% وبنسبة مساهمة 0.88%، ومن ثم مساهمة مكون التعليم والتي وصلت إلى 0.16% وبمعدل نمو وصل إلى 16.41%، أمّا أسعار مكون الإيجار والذي يعد أحد عناصر مكون السكن والمياه والكهرباء والوقود فقد سجل نمواً بلغ 6.33% وبنسبة مساهمة بلغت 0.96%. ومن جهة تثبيط معدل التضخم فقد كان لبعض المكونات دوراً بسيطاً في ذلك من خلال مساهماتها السالبة؛ كمكون الملابس والأحذية الذي ساهم في معدل التضخم بـ (-0.22%)، وكذلك مكوني الترويح والثقافة، والاتصالات والتي بلغت مساهماتها (-0.08%)، و(-0.01%) على التوالي.

تحليل تطور معدلات التضخم خلال أيار عام 2011

مقدمة:

أشار صندوق النقد الدولي في تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" الذي أصدره في حزيران 2011 إلى أن الاقتصاد العالمي قد بدأ بالتعافي من الأزمة المالية والاقتصادية، حيث وصل معدل النمو العالمي خلال الربع الأول من عام 2011 إلى 4.3%، لكن سرعان ما بدأ العالم يشهد حالة من الترقُب لما سيكون عليه الوضع الاقتصادي العام خاصة بعد تأثر الاقتصاد الياباني بتداعيات الزلزال وموجات المد البحري، التي أثرت في جانب العرض و أدت إلى تراجع الإنتاج الصناعي مما انعكس سلباً على سلوك المستهلكين وإنفاقهم. بالإضافة إلى تأثير الأحداث الأخيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على النشاط الاقتصادي.

أما بالنسبة لمعدل التضخم العالمي فقد ارتفع إلى 4% في الربع الأول من عام 2011 بالمقارنة مع 3.5% في الربع الأخير من عام 2010، وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع الأولية التي تجاوزت التوقعات، في حين تباينت معدلات التضخم الأساسي بين الاقتصادات المختلفة في العالم؛ ففي الاقتصادات المتقدمة، بقي التضخم الأساسي مكبوحاً في الولايات المتحدة واليابان، وسجل ارتفاعاً متوسطاً في منطقة اليورو. أما في الاقتصادات الصاعدة والنامية، فقد بدأ نطاق الضغوط التضخمية يزداد اتساعاً، مما يعكس ازدياد حصة الغذاء والوقود من مجموع الاستهلاك إلى جانب تسارع ضغوط الطلب.

الشكل رقم (1) معدل التضخم في سورية وفي بعض الدول العربية والمجاورة (%)

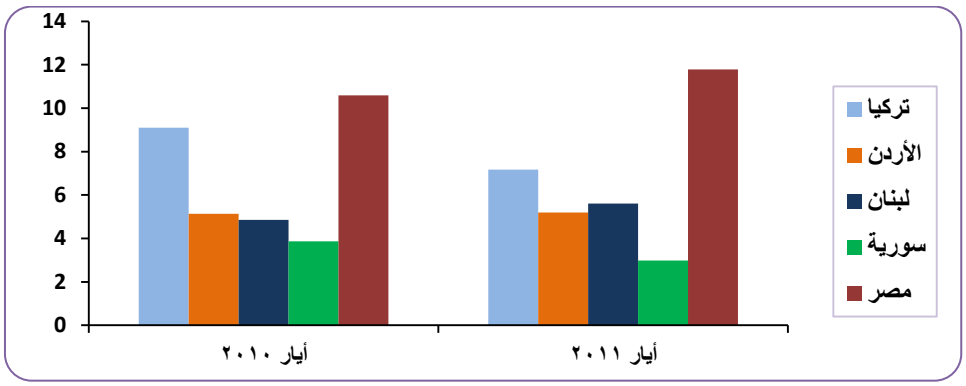

المصدر: رقم التضخم في لبنان: إدارة الإحصاء المركزي، أما باقي الأرقام فهي من المصرف المركزي لكل دولة.

1- تحليل التضخم في سورية:

بلغ معدل التضخم السنوي (Y-O-Y) في شهر أيار عام 2011 ما يعادل 2.98% مرتفعاً بمقدار 0.05% بالمقارنة مع معدل التضخم المسجل في نيسان 2011 البالغ 2.93% وذلك وفقاً لبيانات الرقم القياسي لأسعار

المستهلك الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لغاية شهر أيار 2011. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة المستوى العام لأسعار معظم مكونات سلة المستهلك وعلى رأسها أسعار مكون المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية الذي يمثل 42% من سلة المستهلك في سورية، وهو ما يعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع الأسعار الغذائية عالمياً والتأثر النسبي بالأحداث الجارية في سورية.

الجدول رقم (1) تطورات الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة 2010- أيار 2011

السنوات	الشهر	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	تغيرات سنوية Y- O- Y	متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (ربعي)	تغيرات ربع سنوية Y- O- Y	نسبة التغير عن الربع السابق	معدل التضخم لمتوسط الفترة
2010	1	139.10	2.18%	140.68	4.09%	1.38%	4.40%
	2	141.17	5.41%				
	3	141.78	4.70%				
	4	141.60	5.64%	139.86	4.22%	-0.58%	
	5	139.54	3.86%				
	6	138.44	3.18%				
	7	137.95	2.18%	140.83	3.30%	0.69%	
	8	140.65	2.95%				
	9	143.88	4.74%				
	10	146.13	6.36%	147.02	5.95%	4.40%	
	11	146.25	5.17%				
	12	148.69	6.32%				
2011	1	149.02	7.13%	147.27	4.68%	0.17%	3.99%
	2	147.13	4.22%				
	3	145.67	2.74%				
	4	145.75	2.93%				
	5	**143.71**	**2.98%**				

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، ومصرف سورية المركزي.

الشكل رقم (2) معدلات تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلك محسوبة على أساس سنوي (Y-O-Y)

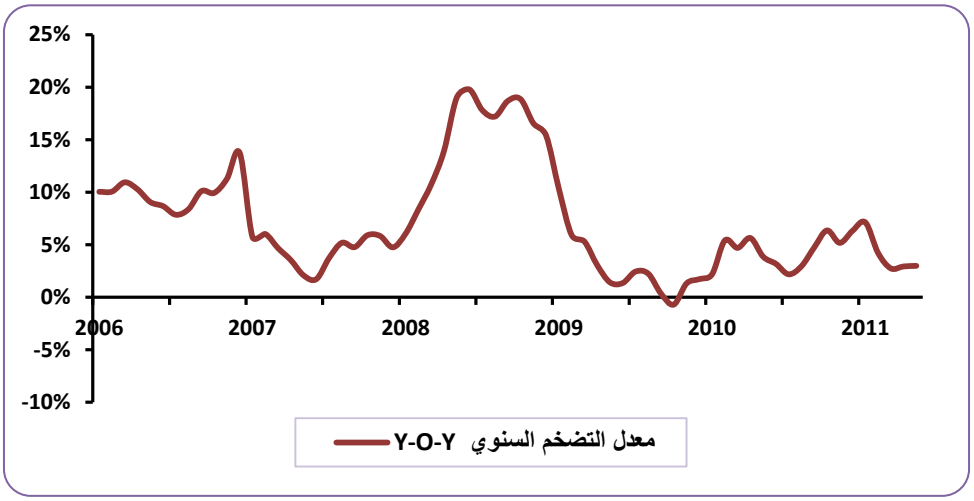

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، ومصرف سورية المركزي.

الشكل رقم (3) تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

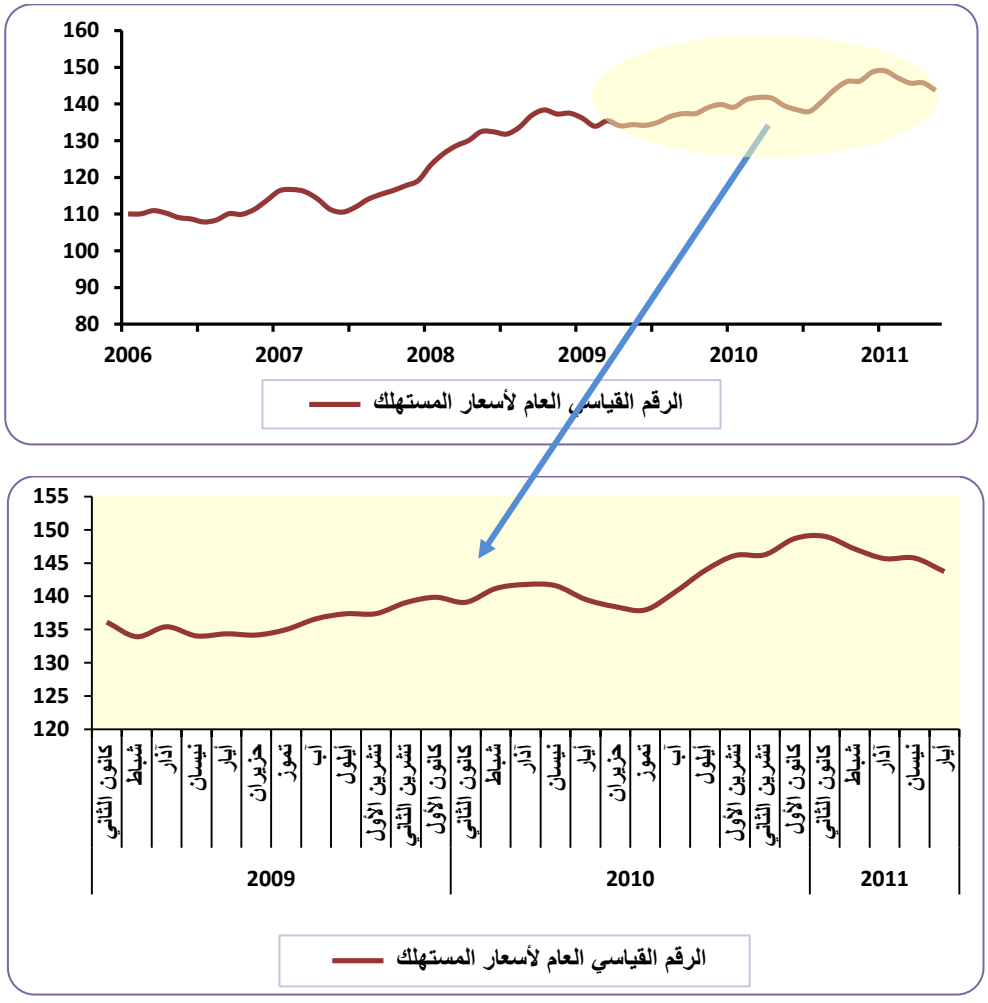

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، ومصرف سورية المركزي.

2- تحليل أهم مكونات سلة السلع والخدمات المساهمة في التضخم:

من خلال تفسير معدل التضخم بالاعتماد على المساهمة النسبية لمكونات سلة أسعار المستهلك، تبين أن أغلب مكونات السلة ساهمت بشكل موجب في معدل التضخم المسجل في شهر أيار من عام 2011 البالغ (2.98%). وقد جاءت مساهمة مكون الأغذية والمشروبات غير الكحولية في المرتبة الأولى، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعاره بما يقارب 4.50% وبنسبة مساهمة بلغت 1.88% (أيار عام 2010: 1.61%) ثم تلاه ارتفاع الرقم القياسي لأسعار كل من مكون السكن والمياه والكهرباء والوقود بمعدل 4.01%، وبمساهمة قدرها 0.88% (أيار عام 2010: -0.14%)، ومكون التعليم الذي ارتفع الرقم القياسي لأسعاره بمعدل 16.41% وبنسبة مساهمة 0.16% (أيار عام 2010: 0.28%). أما بقية مكونات السلة الأخرى فقد كانت مساهماتها الموجبة طفيفة ومتفاوتة في معدل التضخم الكلي المسجل في شهر أيار 2011، ما عدا كل من مكون الملابس والأحذية، مكون الترويح والثقافة، ومكون الاتصالات، فقد كانت مساهماتها سالبة بلغت على التوالي (-0.22%)، (-0.08%)، و(-0.01%) لتلعب دور المثبط لمعدل التضخم المسجل في شهر أيار عام 2011.

الشكل رقم (4) المساهمات في تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)

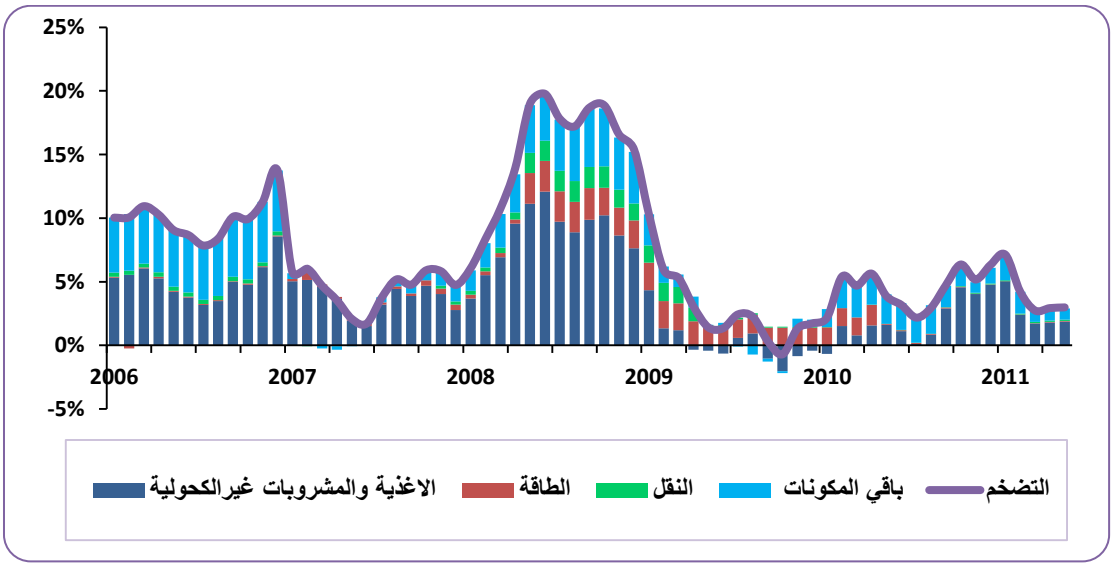

المصدر: مصرف سورية المركزي.

الجدول رقم (2) مساهمات مكونات سلة المستهلك في معدلات التضخم

البيان	الأوزان النسبية	أيار 2010			أيار 2011		
		الرقم القياسي	معدل التضخم	المساهمة	الرقم القياسي	معدل التضخم	المساهمة
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	41.9%	149.87	3.85%	1.61%	156.61	4.50%	1.88%
التبغ والمشروبات الكحولية	2.2%	139.47	15.46%	0.33%	140.01	0.39%	0.01%
الملابس والأحذية	8.5%	129.62	7.00%	0.59%	126.24	-2.61%	-0.22%
السكن والمياه والكهرباء والوقود	22.1%	131.18	-0.62%	-0.14%	136.43	4.01%	0.88%
الإيجار*	15.2%	106.97	-2.34%	-0.36%	113.75	6.33%	0.96%
المفروشات وأدوات منزلية	6.1%	140.95	4.59%	0.28%	140.88	-0.05%	0.00%
معالجة وأدوية	6.2%	129.69	6.48%	0.40%	130.79	0.85%	0.05%
النقل	3.2%	171.58	0.40%	0.01%	176.69	2.98%	0.09%
الاتصالات	2.7%	89.81	0.89%	0.02%	89.58	-0.26%	-0.01%
الترويح والثقافة	1.7%	108.23	-2.21%	-0.04%	103.35	-4.51%	-0.08%
التعليم	1.0%	159.94	28.86%	0.28%	186.18	16.41%	0.16%
مطاعم وفنادق	1.8%	153.00	16.38%	0.29%	153.77	0.50%	0.01%
سلع وخدمات أخرى	2.7%	114.62	11.34%	0.31%	116.84	1.94%	0.05%
الترويح والثقافة (غير ربحية)	0.0%	234.90	81.92%	0.00%	234.9	0.00%	0.00%
كلي (معدل التضخم)	100.0%	139.54	3.86%	3.86%	143.71	2.98%	2.98%

*الإيجار هو أحد عناصر مكون السكن والوقود والإضاءة.

المصدر: مصرف سورية المركزي.

الشكل رقم (5) نسب مساهمة أهم مكونات سلة المستهلك في معدل التضخم في أيار 2011

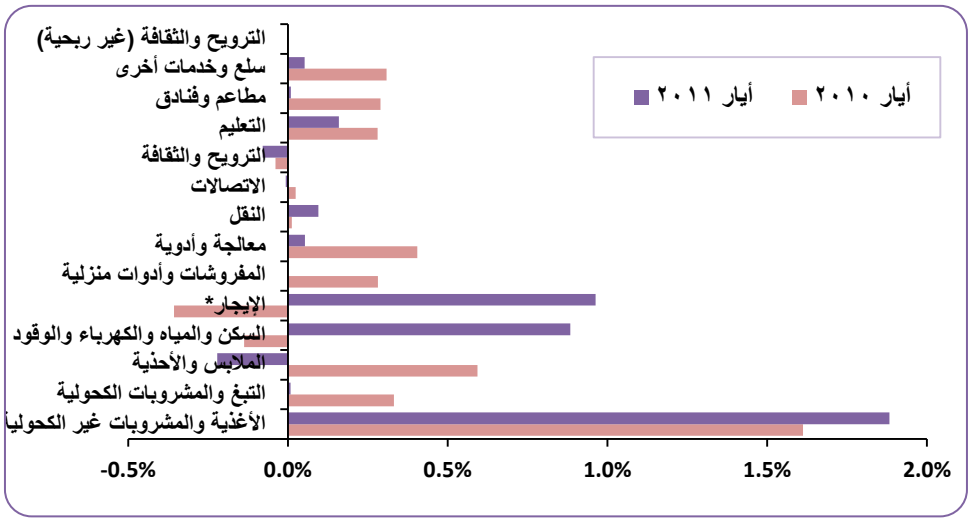

المصدر: مصرف سورية المركزي.

الشكل رقم (6) تغيرات الرقم القياسي لأسعار أهم المواد الغذائية والملابس والأحذية

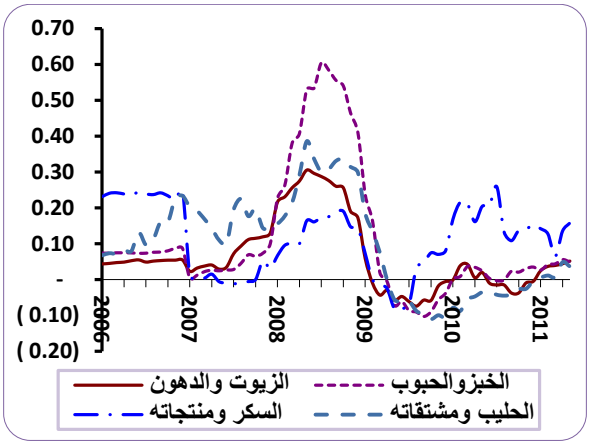

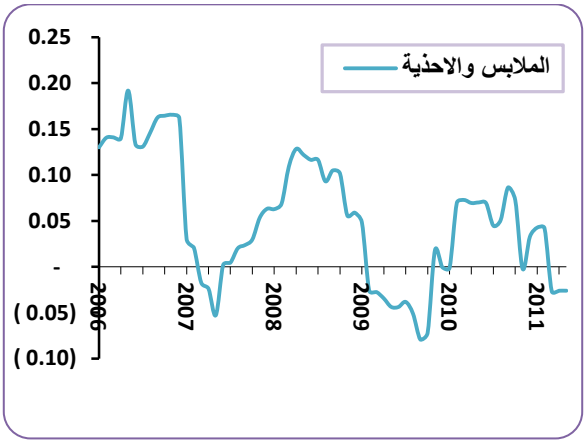

الشكل رقم (7) تغيرات الرقم القياسي لأسعار السكن والمياه والكهرباء والوقود ومساهمات مكوناته.

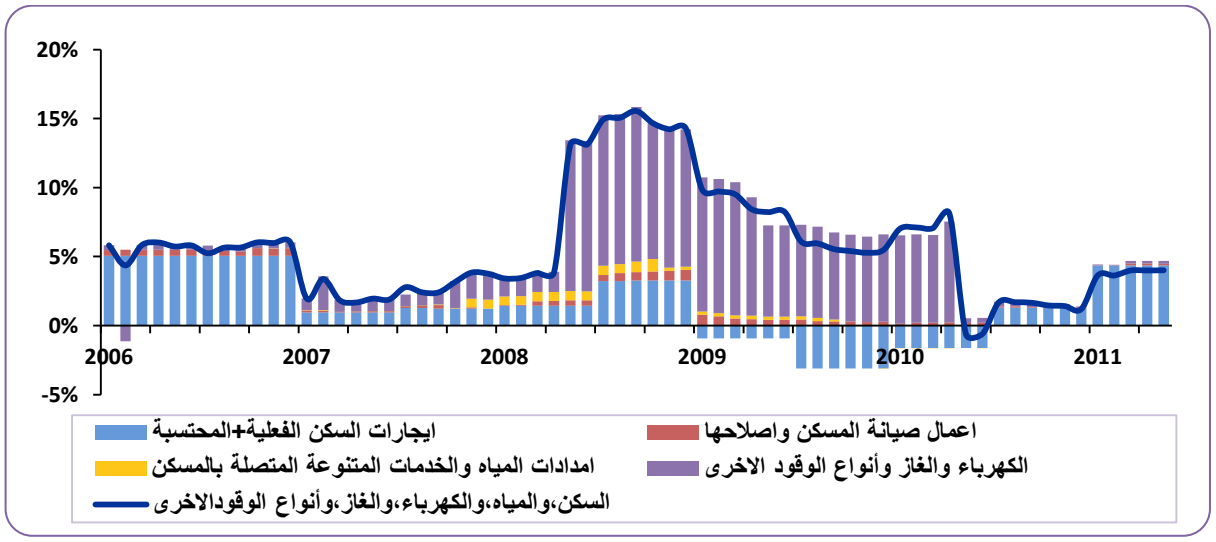

المصدر: مصرف سورية المركزي.

3 – تفسير التضخم:

يمكن تفسير انخفاض وارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، أهمها توقعات الأفراد حول الأسعار، تحركات سعر الصرف، تغير العرض النقدي، والإجراءات الحكومية المتعلقة بأسعار السلع الإدارية التي تقدم الحكومة من خلالها الدعم للمستهلك، إلى جانب تغيرات الأسعار العالمية (التضخم المستورد).

3-1 العوامل الداخلية المحددة للتضخم:

3-1-1 سعر الصرف:

استقر سعر صرف الليرة السورية عند مستوى 47.45 ليرة للدولار منذ تاريخ 2011/3/31 وحتى نهاية شهر أيار، على الرغم من الأحداث الأخيرة التي شهدتها سورية، ويعود هذا الاستقرار النسبي في قيمة الليرة

السورية إلى تدخل مصرف سورية المركزي في سوق القطع الأجنبي وتلبية متطلبات المصارف العاملة ومؤسسات الصرافة من القطع الأجنبي للأغراض التجارية وغير التجارية، بالإضافة إلى إحكام رقابة مصرف سورية المركزي على تعاملات القطع الأجنبي بين أطراف السوق من أفراد ومؤسسات، وذلك لتعزيز الثقة بقيمة العملة الوطنية والتعامل بها ضمن السوق بالقيمة التوازنية الحقيقية لها[1].

الشكل رقم (8) سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي 2006- أيار 2011

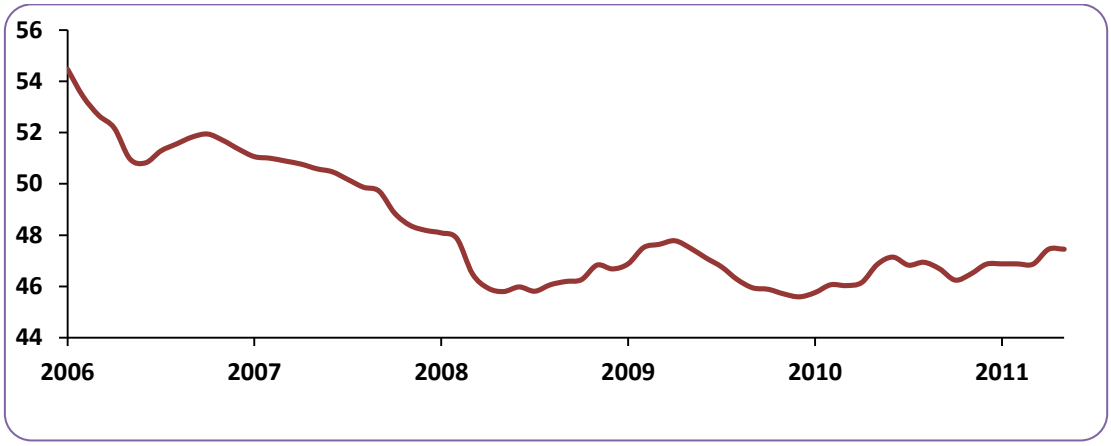

المصدر: مصرف سورية المركزي.

3-1-2 العرض النقدي M2: [2]

نمت السيولة المحلية بمعدل 11% وبما يعادل زيادة قدرها 204.3 مليار ليرة سورية لتصل إلى 2064.8 مليار ليرة سورية في نهاية آذار من عام 2011 بالمقارنة مع الشهر ذاته من عام 2010. ويمكن أن يُفسَر نمو السيولة المحلية M2 في نهاية آذار من عام 2011 بالمقارنة مع آذار من عام 2010 من خلال المكونات الرئيسية لها، حيث بلغت مساهمة الكتلة النقدية M1 ما يعادل 75% من إجمالي الزيادة في السيولة المحلية في

[1] تجدر الإشارة هنا إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة من قبل مصرف سورية المركزي تقوم على إدارة سعر صرف اسمي فعال قريب من مستوياته التوازنية بحيث يحقق تنافسية الاقتصاد السوري، مع التركيز على هدف مصرف سورية المركزي في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة باعتباره الهدف النهائي له. وبالتالي فإن استقرار سعر صرف الليرة السورية يعزى إلى اتباع مصرف سورية المركزي سياسة سعر صرف قائمة على ضرورة ضبط تقلبات الليرة السورية مقابل المكونات الأساسية لسلة الربط (SDR) وذلك بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، فوجود عملة وطنية مستقرة يعتبر مؤشراً رئيسياً على استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، وبالتالي تحقيق التوازن السليم بين ضبط معدلات التضخم من جهة، والحفاظ على تنافسية الاقتصاد السوري خاصة ما يتعلق بتشجيع الصادرات على المدى المتوسط والطويل من جهة أخرى.

[2] يتم إعداد الإحصاءات المصرفية بفارق تأخير زمني ثلاثة أشهر، نظراً لتأخر بعض المصارف العامة في إرسال بياناتها. وبالتالي لا يمكن الحصول على رقم دقيق للعرض النقدي لشهر أيار في الوقت الحالي.

نهاية آذار من عام 2011، بالمقارنة مع 69% في نهاية آذار من عام 2010، في حين ساهم شبه النقد بحوالي 25% بالمقارنة مع 31% خلال نفس الفترة من العام السابق.

3-2 العوامل الخارجية المحددة للتضخم:

يضاف إلى مجموعة العوامل الداخلية (الحقيقية والنقدية) المفسرة لظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري، جملة المتغيرات الدولية والإقليمية وتقلب أسعار الكثير من المواد الأولية على المستوى الدولي وخاصة النفط والغذاء.

3-2-1 أسعار النفط العالمية:

سجلت أسعار النفط ارتفاعاً متواصلاً في الفترة الأخيرة، إذ ارتفع سعر برميل النفط من 90.07 دولار أمريكي في كانون الأول عام 2010 إلى 108.18 دولار في أيار 2011 بارتفاع قدره 18.11 نقطة، وهذا ما يعود بشكل رئيسي إلى تأثير الأحداث الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على النشاط الاقتصادي العالمي المتعثر حالياً بالفعل مع إمكانية تجدد الركود وربما حدوث أسوأ الاحتمالات وهو ركود تضخمي. ويضاف إلى ذلك تأثير ارتفاع المخاوف من أزمة الديون السيادية في أوروبا التي دفعت المستثمرين نحو أسواق السلع، والبيانات الخاصة بمخزون النفط الأمريكي التي أظهرت تراجعاً حاداً في مخزون وقود السيارات.

الشكل رقم (9) تطور أسعار النفط العالمية (دولار أمريكي للبرميل)

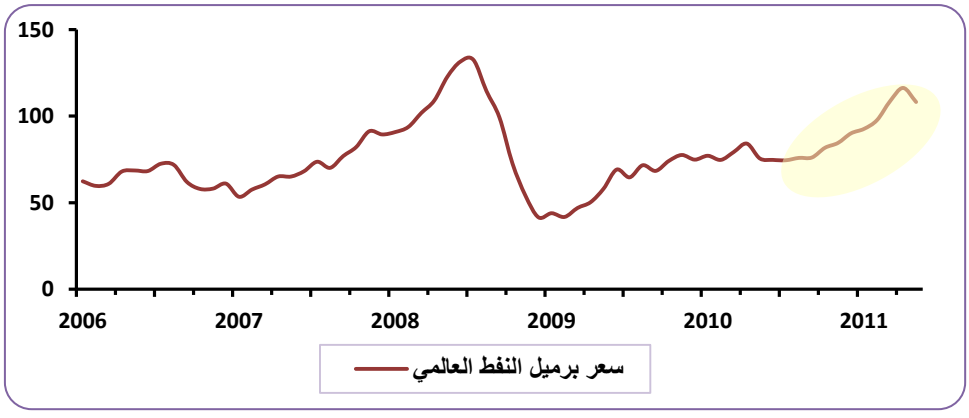

المصدر: صندوق النقد الدولي.

3-2-2 أسعار الغذاء العالمية:

واصلت أسعار المواد الغذائية والمشروبات ارتفاعها الواضح مع بداية النصف الثاني من عام 2010 نتيجة ارتفاع أسعار القمح عالمياً بعد كارثة الحرائق التي اجتاحت حقول القمح في روسيا، والفيضانات التي أصابت كل من باكستان وأستراليا، كما لعبت الاضطرابات الأخيرة في البلاد العربية دوراً كبيراً في زعزعة

الاستقرار في الأسواق العالمية، حيث ارتفع مؤشر أسعار السلع الغذائية والمشروبات من 178.01 في كانون الأول عام 2010 إلى 189.73 نقطة في أيار عام 2011، بارتفاع قدره 11.72 نقطة.

الشكل رقم (10) تطور الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية

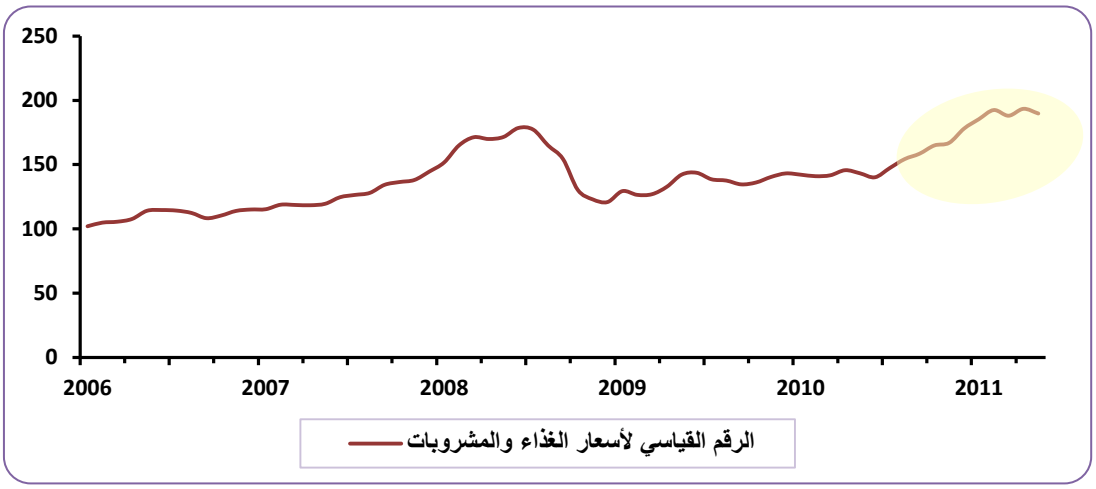

المصدر: صندوق النقد الدولي.

الشكل رقم (11) تطور أسعار القمح العالمية (دولار أمريكي للطن الواحد)

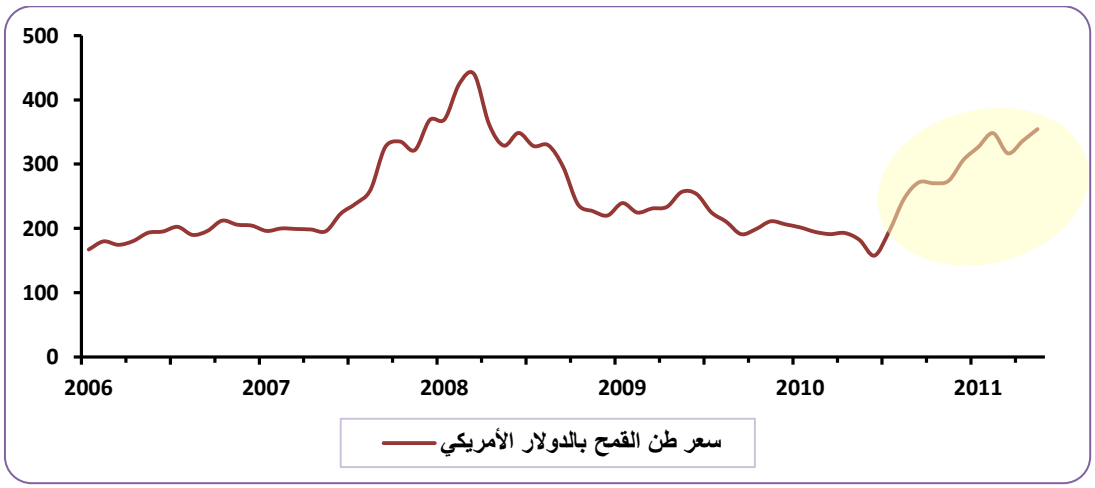

المصدر: صندوق النقد الدولي.

3-2-3 أسعار المعادن الرئيسة:

بدأت أسعار المعادن تشهد ارتفاعات غير مسبوقة بسبب الأحداث الجارية في الشرق الأوسط التي أوجدت نوعاً من الخوف لدى المستثمرين حيث أدّى عدم الاستقرار في أسواق المال العربية إلى الضغط على أسعار

المعادن، من جهة. ومن جهة أخرى تسبّب استمرار ضعف سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية بصعود أسعار المعادن في البورصات الأوروبية حيث تزايد الإقبال عليها كملاذ آمن للمستثمرين بالرغم من انخفاض مؤشر أسعار السلع المعدنية إلى 239.46 نقطة في شهر أيار 2011 مقارنة مع 250 نقطة في شهر نيسان 2011، بعد أن كان قد حقق ارتفاعاً قدره 5.88 نقطة مقارنة مع شهر كانون الأول عام 2010 الذي وصل فيه المؤشر إلى مستوى 233.58 نقطة.

الشكل رقم (12) تطور الرقم القياسي لأسعار المعادن الرئيسة

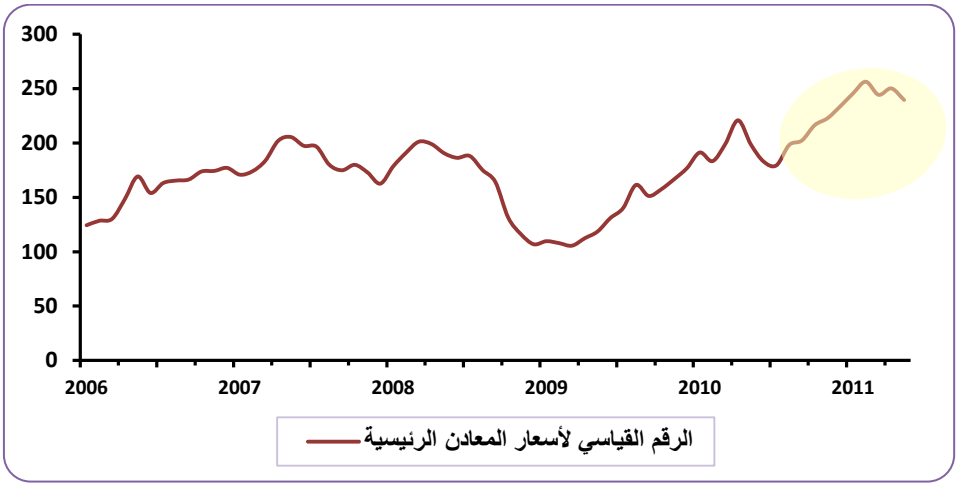

المصدر: صندوق النقد الدولي.

دمشق في 2011/8/2

مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة